ثروات باطنية وخامات متنوعة

مدير عام الجيولوجيا: ١١ مشروعاً مطروحاً للاستثمار بعائد يفوق ٣٠٠ مليون دولار سنوياً

طلال ماضي

تمتلك سورية خامات متنوعة من الثروات المعدنية الباطنية التي تمكنها من إقامة صناعات معينة والاستفادة منها وتحقيق عوائد بمئات ملايين الدولارات سنوياً، وذلك وفق دراسات العائد الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية المطروحة من وزارة النفط والثروة المعدنية.

وبين مدير عام المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية المهندس سمير الأسد في تصريح خاص لصحيفة «الوطن» أن الثروات الباطنية في سورية متنوعة عددها ٢١ خاماً وفلزاً تم إعداد الدراسات اللازمة لها وطرح ١١ مشروعاً استثمارياً بعائد سنوي يفوق ٣٠٠ مليون دولار أميركي سنوياً.

وأشار مدير المؤسسة إلى أن المشروعات المطروحة في هيئة الاستثمار السورية للمستثمرين الخارجي والداخلي، ومؤهلة لتبوؤ موقع الصدارة في مجال صناعات خامات الثروة المعدنية وتحقيق القيمة المضافة، لافتاً إلى أن الاستثمار سيتم وفق القانون الأساسي ٢٦ لعام ٢٠٠٩ الذي يحدد كيفية استثمار الثروات الباطنية ومنح التراخيص والبدلات.

وأضاف: إن لدينا خامات متنوعة تسمح بإقامة صناعات، لكونها الأجدى اقتصادياً بدلاً من تصديرها خاماً، فمثلاً سعر طن الفوسفات الخام يباع بـ٨٠ دولاراً، بينما عندما يتم تحويله إلى أسمدة يصبح سعر الطن ٣٤٠ دولاراً، ومثله مثل مادة الغبار التي تدخل في صناعة السيراميك سعر الطن الخام بين ٣٠ و٤٠ ألف ليرة، بينما ينتج الطن حوالي ٢٠ متراً مربعاً من السيراميك، وهذه القيمة المضافة هي ما نسعى إليها.

وحول الفرص الاستثمارية المطروحة، بين أن بعض هذه الخامات مستثمرة وعليها صناعات، وبعضها يستثمر ويصدر كخامات أولية، ومنها مطروح للاستثمار، لافتاً إلى أن المشروعات المطروحة ١١ فرصة استثمارية لكل خام عليه صناعة، وتتنوع بين الكبيرة بتكلفة استثمارية بحدود ٣٠٠ مليون دولار تحتاج إلى مستثمر وشركات عملاقة خارجية، كمشروع استثمار خامات الحديد، ومشروع توليد الطاقة الكهربائية واستخلاص المشتقات النفطية من خامات السجل الزيتي، ومشروع استثمار الفوسفات لتصنيع الأسمدة من معالجة نفايات الفوسفات، ومشروعات أخرى تكلفتها الاستثمارية قليلة أقل من ١٥ مليون دولار، كمشروع إنتاج خيوط وقضبان وأنابيب البازلت، ومشروع استثمار الرمال الكوارتزية والصخور الكلسية في صناعة البلوك الكلسي، ومشروعات إنتاج الفلدسبار، واستثمار خامات الزيوليت، وإنتاج السيلكا، وإقامة مصنع متكامل لصناعة البلوك الطفي البركاني، وإنتاج حراريات المغنيزيا، واستثمار ملح الملاحات لتصنيع حمض الكلور وهيبوكلورايت الصوديوم وسيليكات الصوديوم والملح الطبي، وتطوير استخدامات الإسفلت.

> مشروع لتوليد الطاقة واستخراج النفط من السجيل الزيتي

وتابع مدير المؤسسة: تمت دراسة هذه المشروعات من المؤسسة وتم توصيفها بشكل كامل؛ أين يوجد الخام والمواصفات الفيزيائية والكيميائية، وما الاحتياطي الموجود، وما المؤشرات الاقتصادية والقيمة الاستثمارية للمشروع؟ وهناك تفاصيل إضافية للمستثمر الذي يرغب بالتوسع بالمعلومات عن المشروع.

وحول التأخير في استثمار الزيوليت الذي له أهمية زراعية كبيرة، أكد أن الزيوليت الذي يطلق عليه الفلز العجيب لأنه عبارة عن «سلكات» له مواصفات كيميائية متبادلة حيث يأخذ من التربة المياه في الوفرة ويعيدها إليها في الجفاف، واعتبرته وزارة الزراعة مخصباً وليس سماداً، والموقع عبارة عن صخور كبيرة تحتاج إلى فتح مقلع أو منجم وكسارات ومعالجات ونثر في الأرض مباشرة، ولا يحتاج إلى معالجة كيميائية، وهناك العديد من التجارب والبحوث التي أقيمت عليه في العديد من الزراعات، وتم استخدامه كعلف للحيوانات، ولدينا اليوم ٣ مستثمرين لاستثمار الزيوليت، وبدأ ينتج بشكل مبدئي وتم طرح المنتجات في الأسواق.

وحول المحفزات المقدمة للمستثمر الخارجي أشار مدير المؤسسة إلى أن جميع المشروعات المطروحة في هيئة الاستثمار خاضعة لجميع المحفزات المشملة بالهيئة، ويتم تشميل المشروع بالنسبة للمستثمر الخارجي بقانون خاص لكون المستثمر الخارجي يحتاج إلى موافقة مجلس الشعب، فيتم ذكر جميع المحفزات والإعفاءات وآلية إخراج القطع الأجنبي وإدخال الآليات ضمن القانون، وهناك تسهيلات كبيرة مقدمة للمستثمرين الجادين، وهناك استعداد لتقديم أدق التفاصيل عن كل مشروع، أما بالنسبة للمستثمر المحلي فيكون بعقد استثمار أو بترخيص يصدر عن المحافظ أو مدير المؤسسة.

وحول الترويج للمشروعات، أوضح أن المشروعات تمت دراستها بشكل مفصل من الناحية الفنية وتكلفة المشروع والعائد السنوي، ومدة الاستثمار، وآلية التمويل، وتقاسم العائدات، والمزايا والإعفاءات من المؤسسة، وعرضها في هيئة الاستثمار السورية ومن مسؤولية الهيئة الترويج للاستثمارات.

٣٦ ألف طن الإنتاج المتوقع من الشوندر السكري

رئيس اتحاد فلاحي حماة: الحكومة تركت الحرية للفلاحين بتسليم إنتاجهم للشركة أو بيعه مباشرة للمربين والتجار

محمد أحمد خبازي

أكد رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ سالم لـ«الوطن»، أن مزارعي الشوندر السكري أبدوا ارتياحهم لقرارات اللجنة الاقتصادية في الحكومة التي تركت لهم الحرية بتسليم إنتاجهم من الشوندر لشركة سكر تل سلحب، أو ببيعه مباشرة للتجار أو بـ«تضمينه» لمربي الثروة الحيوانية.

وأوضح أن الحكومة في هذا الموسم منحت المزارعين تسهيلات كثيرة، منها السماح لهم بنقل المحصول ضمن المحافظة، وتخويلهم ببيعه لمن يشاؤون من التجار أو المربين.

ولفت إلى أن التوجيهات الحكومية تقضي بالتزام وزارة الصناعة ممثلة بشركة السكر، باستلام كل إنتاج المزارعين وبالسعر المتعاقدين عليه معها وقدره ٤٠٠ ليرة للكيلو، على أن يطبق المعمل الإجراءات اللازمة من حيث تحديد درجة الحلاوة والأجرام وفق العقد المبرم معهم.

ولفت سالم إلى أن معظم المزارعين سيختارون بيع إنتاجهم من أراضيهم، لكون ذلك يوفر عليهم أجور القلع والنقل، فيما لو قرروا تسليمه للمعمل.

ومن جانبه، بيَّنَ مدير شركة سكر تل سلحب المهندس مدين العلي لـ«الوطن»، أن الشركة ملتزمة بما تم عليه الاتفاق مع الفلاحين.

وأوضح أن اليوم الإثنين سيكون آخر مزاد علني لبيع الشوندر المفروم، تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية ببيع إنتاج الفلاحين من الشوندر لهذا الموسم علفاً للثروة الحيوانية.

ولفت إلى أن الشركة بكل الأحوال ستستلم إنتاج الفلاحين من بداية الأسبوع المقبل، وتغسله وتنظفه وتفرمه، ليصار إلى بيعه لمربي الثروة الحيوانية إذا نجح المزاد بعد موافقة اللجنة الاقتصادية، أو للمؤسسة العامة للأعلاف أو للجمعيات الفلاحية إذا لم ينجح المزاد، وكذلك بعد موافقة اللجنة الاقتصادية طبعاً.

وذكر العلي أن الإنتاج المتوقع ٣٦,٨ ألف طن بحسب إحصائية وزارة الزراعة.

وأكد أن اللجنة الاقتصادية أجازت للفلاحين بيع إنتاجهم من أراضيهم للتجار أو مربي الثروة الحيوانية، لكونه مادة علفية مطلوبة بشكل كبير، ولكون التصنيع في هذا العام غير ممكن لقلة الكميات.

وذكر العلي أن وزير الزراعة محمد حسان قطنا خلال زيارته الأخيرة للمعمل مع المحافظ محمود زنبوعه، ناقش مع المعنيين في الشركة آلية استلام المحصول من الفلاحين، ومضمون العقود التي أبرمت معهم، وتقديرات الإنتاج لهذا الموسم، والصعوبات والتحديات وسبل تذليلها.

وقد بيَّنا له أن المعمل جاهز لاستقبال محصول الفلاحين وفرمه، ليصار إلى بيعه كمادة علفية.

وقد أكد الوزير أن هناك إجراءات ستتخذ لاستلام الشوندر السكري من الفلاحين، والتزام كل الجهات المعنية بكل ما تم الاتفاق عليه معهم واستلام كامل المحصول منهم.

وخلال لقاء الوزير مع الفلاحين في حقولهم أكد لهم أن الحكومة مستمرة في دعمهم وحماية إنتاجهم، انطلاقاً من الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي لما له من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني.

ومن جانبهم، كشف عدد من المزارعين لـ«الوطن» أنهم «سيضمِّنون» محصولهم لمربي الأغنام حتى لو كان سعر الكيلو ٣٠٠ ليرة، فذلك أفضل بكثير من تكبدهم أجور قلعه ونقله للشركة.

وبيَّنوا أن أجرة النقلة الواحدة نحو ١,٥ مليون ليرة فقط، وليس بمقدورهم تسديدها فلذلك تضمين المحصول بأرضه أكثر جدوى من تسليمه للشركة.

وفد اقتصادي سوري في إيران

الانتقال من مذكرات التفاهم وتوقيع الاتفاقيات إلى التنفيذ على أرض الواقع

درويش لـ«الوطن»: باكورة أعمال الوفد معمل مشترك للطاقة بين القطاع الخاص السوري ونظيره الإيراني

اللحام لـ«الوطن»: الزيارة خطوة لتنفيذ وتفعيل التعاون وتسهيل التبادل التجاري

هناء غانم

أكد رئيس الغرفة التجارية السورية–الإيرانية المشتركة فهد درويش في حديثه لـ«الوطن» أن زيارة الوفد الاقتصادي السوري إلى إيران ممثلاً باتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والحرفيين وغيرهم يمثل انعطافة في توسيع العلاقات الاقتصادية وتطويرها وتجاوز الصعوبات التي تواجه العلاقات الصناعية والتجارية والاقتصادية المشتركة والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية، لافتاً إلى أن لقاء هذه الفعاليات الاقتصادية لإقامة تكامل اقتصادي هو أمر مهم وضروري بهدف متابعة تنفيذ بنود عمل اللجان التي تم الاتفاق عليها خلال أعمال اللجنة السورية–الإيرانية المشتركة مع جميع الفعاليات الاقتصادية.

وأكد أن هناك نقلة نوعية في العمل والتعاون المشترك والاستفادة من الفرص المتاحة لتطوير العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية والأهم أنه سيكون هناك انتقال من مذكرات التفاهم وتوقيع الاتفاقيات إلى تنفيذها على أرض الواقع، مشيراً إلى وجود خطة عمل، سواء على المستوى الاستثماري أم التبادل التجاري والصناعي والتأمين والمصارف والجمارك والطاقة وغيرها وسيتم التوقيع عليها خلال هذه الزيارة من جميع الفعاليات الاقتصادية بين البلدين وستكون قيد التنفيذ والمتابعة من اتحادات الغرف المعنية وخاصة أن سورية وإيران تمتلكان فرصاً وظروفاً جيدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

وبين درويش أنه تم التحاور مع كل الفعاليات الاقتصادية للتشبيك وإنشاء شركات مشتركة بين رجال الأعمال في البلدين في مجال الصناعة والتعريف بالمعوقات التي يعاني منها الصناعيون لتذليلها وتأمين كل المواد الأساسية للصناعيين، حيث تم العمل على تزويد المصانع وخطوط الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية سواء للصناعات البتروكيميائية أم الرخام أو المواد الأولية اللازمة لصناعة السيراميك والغرانيت وغيرها وبناء عليه –حسب درويش– سيتم توقيع مذكرة عمل للاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي. وتشجيع الصناعة والمستثمرين على فتح معامل مشتركة في سورية لإنتاج عدة مواد مثل السيراميك والحديد.

درويش أكد أن زيارة الوفد الاقتصادي الرفيع المستوى إلى إيران جاءت بناء على دعوة موجهة من غرفة تجارة وصناعة ومناجم وزراعة يزد وأصفهان حيث كانت هناك لقاءات مباشرة ميدانية مع ثلاث شركات إيرانية عاملة بمجال الطاقة ومتخصصة بمجال المراوح الهوائية والعنفات لتوليد الكهرباء وألواح الطاقة الشمسية والأعمدة الكهربائية بغية تحقيق عمل تشاركي للبدء بتصنيعها بمعمل مشترك بين القطاع الخاص السوري ونظيره الإيراني واستيراد القسم الآخر وهو أول باكورة أعمال هذا الوفد.

بعد ذلك تم الانتقال مباشرة إلى مطار مدينة يزد وكان هناك اجتماع رسمي موسع مع محافظها الذي أبدى ترحيبه بالوفد السوري، مؤكداً أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين والانتقال من موضوع الاجتماعات إلى الموضوع العملي، كما أبدى استعداده لتسهيل الخدمات بهدف تحسين العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران والتي ستنعكس إيجاباً على البلدين والمنطقة.

وأكد درويش أنه من جهة أخرى كان هناك تعاون في المنتجات الحرفية خاصة أن هناك مذكرة تفاهم تم توقيعها في دمشق لترويج وتسويق المنتجات الحرفية وتأمين مستلزمات الإنتاج الحرفي الممكنة وإقامة معارض مشتركة في سورية وإيران بما يليق بالسمعة التاريخية لحضارات البلدين وتبادل الخبرات الحرفية ونقل التراث بين البلدين وذلك لإقامة معرض دائم في سورية في حاضنة دمر المركزية للفنون الحرفية وآخر في مدينة يزد الإيرانية للصناعات الحرفية.

وبالعودة إلى اللقاءات الثنائية التي جرت في إيران تحدث رئيس اتحاد الغرف التجارية السورية محمد أبو الهدى اللحام عن عمق العلاقات بين البلدين وعن أهمية الدور الإيراني في مساندة سورية وأن اتحاد الغرف التجارية حاضر معهم ويدعم أي عمل إيراني في سورية.

وفي حديثه لـ«الوطن» ثمّن اللحام الجهود المبذولة لتفعيل التعاون المشترك وتطوير التعاون الاستثماري وضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، مبيناً أن زيارة رجال الأعمال السوريين للقاء نظرائهم الإيرانيين تعتبر خطوة لتنفيذ وتفعيل التعاون وتسهيل عملية التبادل التجاري لما فيه مصلحة البلدين.

كما أشار رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوة إلى أهمية تبادل الخبرات النظرية والعملية بين الحرفيين السوريين والإيرانيين وإلى تبادل السلع والخدمات وفتح أسواق جديدة للحرفيين في البلدين بما يتناسب واحتياجات الشعبين، الأمر الذي أكده مدير حاضنة دمر للفنون الحرفية لؤي شكو حيث تناول أهمية التعاون بين حاضنة دمر وبين الإيرانيين في سبيل تطوير العمل وتسويق المنتجات وتقديم كل الدعم للحرفيين لتطوير أعمالهم وتسويقها بشكل أكبر.

كما دعا خازن غرفة صناعة دمشق وريفها وعضو غرفة التجارة السورية– الإيرانية جورج داود للاستثمار بمجال الإنتاج الصناعي والمشاركة بترميم المعامل التي تهدمت بفعل الحرب وتأمين وترميم خطوط الإنتاج والمواد الأولية.

ومن الجانب الإيراني تحدث رئيس غرفة يزد عن أهمية يزد في صناعة السيراميك والغرانيت والسمسم وهي ثاني مدينة بالنسبة للمناجم ورابع مدينة صناعية إيرانية وتؤمن ٤.٤ بالمئة من الإنتاج الإيراني وأكد الجهوزية التامة لإقامة معارض في سورية وإيران لتأمين تبادل السلع والمنتجات بين البلدين وتقديم كل الدعم الاقتصادي والصناعي لسورية.

وقال أمين سر الغرفة التجارية الإيرانية–السورية المشتركة حسن شمشادي إنه يجب أن تدخل جميع البضائع والمنتجات السورية إلى إيران بهدف تقوية الاقتصاد السوري وعودة دوران عجلة الإنتاج فيه.

بعد انتشار مخالفات المنظفات.. دورة تدريبية لإجراء تحاليلها الخاصة

حمدان لـ«الوطن»: نسبة المخالفات في المواد غير الغذائية ١٨ بالمئة والدورة تسهم في ضبط الأسواق

رامز محفوظ

افتتحت مديرية المخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك دورة تدريبية على كيفية إجراء التحاليل للمنظفات (نظري– عملي) ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

وتقام الدورة في المخبر المركزي بدمشق لإعداد وتأهيل وتطوير كوادر عاملة في مجال إجراء التحاليل الخاصة بالمنظفات والفحوص المخبرية وتزويدهم بخبرات ومهارات تمكنهم من العمل ضمن مصانع المنظفات لمراقبة جودة العمل والمنتجات ضمن تلك المصانع، ويشارك في الدورة عدد من العاملين في المخبر المركزي بدمشق ومخابر مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المواصفات الفنية والمخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باسم حمدان أنه بهدف تطوير الكفاءات وتنمية الخبرات ورفع المستوى العلمي للمحللين وخاصة بعد هجرة العديد من الكفاءات والخبرات خلال سنوات الأزمة في سورية قامت مديرية المخابر بافتتاح دورة تدريبية للمحللين العاملين في مخابر المحافظات، لافتاً إلى أن هذه الدورة ستسهم في رفع الكفاءة الفنية للمحللين وبالتالي ستسهم في ضبط الأسواق من خلال كشف المواد المخالفة وخاصة بعد انتشار المخالفات في الأسواق بالنسبة للمنظفات عبر التلاعب بنسبة المادة الفعالة وإضافة مواد مخالفة للمواصفات مثل مادة الملح.

وأشار إلى أنه خلال الربع الثاني من العام الجاري بلغت نسبة المخالفات في المواد غير الغذائية في دمشق والتي تضم المنظفات ٢١ بالمئة وفقاً للتحاليل التي أجريت لعينات من هذه المواد في المديرية المركزية في دمشق كما بلغت نسبة المخالفات في هذه المواد في محافظتي حلب واللاذقية ٣٣ بالمئة وفقاً لمديريات المخابر في هاتين المحافظتين وفي محافظة حمص بلغت نسبة المخالفة ١٤ بالمئة، أما في طرطوس فقد بلغت نسبة المخالفة ٢٣ بالمئة، وبالمحصلة فقد بلغت نسبة المخالفات في هذه المواد على مستوى كل المحافظات السورية بشكل عام نحو ١٨ بالمئة.

وأوضح حمدان أن مديرية المخابر وبالتعاون مع مديرية حماية المستهلك أقامت خلال الشهر الماضي دورة في مجال المقاييس القانونية لتعريف المتدربين الجدد على كيفية كشف الغش في محطات الوقود والصهاريج، وفي العام الماضي أقامت المديرية دورة في التحليل الكيميائي للعاملين في المخابر في المحافظات.

التضخم على طريقة المصرف الزراعي

تجاوز خطته في الإقراض بمعدل ١٥٣٦ بالمئة حتى نهاية حزيران الماضي

عبد الهادي شباط

أظهر التقرير المالي في المصرف الزراعي عن شهر (حزيران) من العام الحالي ٢٠٢٣ حصلت «الوطن» على نسخة منه أن حجم التمويل الذي منحه تجاوز ٢,٣ تريليون ليرة وهو ما يمثل معدل تنفيذ يقدر بـ١٥٣٦ بالمئة من خطة الإقراض المقررة خلال العام الحالي والتي تشتمل على قروض المشروعات الزراعية وقروض المؤسسة العامة للحبوب ومؤسسة الأقطان والمؤسسة العامة لإكثار البذار.

واعتبر مدير في المصرف الزراعي أنه بعد تعديل جدول الاحتياجات لدى الزراعي (القروض) أصبح مهماً جداً تعديل رأسمال المصرف عدة أضعاف لتمكين المصرف من منح القروض وتلبية حاجة المشروعات الزراعية من التمويل، وأن هناك نوعين من سقوف القروض التي يمنحها الزراعي: الأول يمول نسبة من قيمة المشروع واستطاع هذا النوع من التمويل مواكبة حجم التضخم الذي طال تكاليف ونفقات المشروعات الزراعية في حين النوع الثاني هناك سقوف محددة وفق جداول الاحتياجات السابقة وبعد معدلات التضخم الأخيرة لم تعد هذه السقوف تلبي حاجة أصحاب المشروعات الزراعية والفلاحين وهو ما تم العمل عليه خلال المرحلة الماضية وعرضه على مجلس الإدارة والموافقة عليه.

وعن تأمين الأسمدة بين أن المشكلة تكمن في سماد اليوريا لكونه مستورداً ويعمل المصرف بالتعاون مع وزارة الزراعة على تأمين كميات يتم توزيعها على الفلاحين عبر فروع الزراعي في المحافظات مع التقيد بالأولويات التي تم تحديدها وخاصة محصول القمح، في حين هناك وفرة في بعض الأنواع الأخرى من الأسمدة في مستودعات الزراعي ويمكن لأي مزارع طلبها والحصول عليها.

وكانت الحكومة قد عملت خلال الموسم الماضي على تأمين كميات من أسمدة اليوريا عبر مقايضات تم تنفيذها مع بعض الدول لسد حاجة الزراعة وخاصة المحاصيل الإستراتيجية ويتم حالياً العمل على إنجاز عقود جديدة لتأمين أسمدة اليوريا عبر المقايضة أيضاً لسد حاجة السوق المحلية ودعم الإنتاج الزراعي والحفاظ على أسعار هذه الأسمدة وتوفرها.

ويجمع العاملون في القطاع الزراعي على أن توفر مستلزمات الإنتاج وتخفيض أسعارها هما من أكبر المشكلات التي تواجه العمل الحكومي ويهددان بتراجع الإنتاج الزراعي خاصة أن الكثير من الفلاحين لم يعودوا قادرين على تأمين هذه المستلزمات بسبب ارتفاع أسعارها خاصة في السوق السوداء التي يستغلها العديد من السماسرة والتجار.